الكانتونات والمعازل الفلسطينية المستقبلية

في المخططات الإسرائيلية

لم تشذ خرائط اتفاقيات أوسلو ولا آليات تنفيذ الاتفاقيات مع الفلسطينيين عن منطق المعازل والكانتونات، التي بدأت إسرائيل بحياكتها مباشرة بعد احتلال الضفة الغربية بما فيها مدينة القدس الشرقية وقطاع غزة. نتيجة ذلك، لم يكن غريبا على كل روؤساء وزارء إسرائيل الذين تفاوضوا مع قيادات الشعب الفلسطيني أن يقدموا اقتراحات كحل نهائي شبيهة بخارطة اتفاقيات أوسلوا.

منذ بداية المفاوضات الفلسطينية–الإسرائيلية، لم يخرج نطاق المقترحات الإسرائيلية عن نطاق الكانتونات والمعازليصادف في السادس من شهر حزيران عام 2018 ذكرى مرور واحد وخمسون عاما على احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية، الذي يعتبر أطول احتلال في العصر الحديث. وحسب المذكرة الموجهة من الأمين العام للأمم المتحدة للسلطة الوطنية الفلسطينية، كتب أن هذا الاحتلال أصبح أكثر تخندقا، ومظهرا من مظاهر الانتهاك الصارخ للقانون الدولي، وضربا من التناقض القانوني والأنساني لأنه احتلال بلا نهاية.

وأضافت المذكرة، أن استمرار الاحتلال الإسرائيلي، يعبر عن فشل ذريع للدبلوماسية الدولية ووصمة عار على جبين فعالية القانون الدولي، ومصدرا للكثير من الوعود الكاذبة للشعب الفلسطيني.

ورأت المذكرة أن الإجراءات الإسرائيلية على الأرض تتناقض مع القانون الدولي خاصة "قواعد لاهاي" من عام 1907 و "اتفاقية جنيف الرابعة" الصادرة عام 1949 والبرتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف عام 1977 والقرارات الدولية المتعاقبة عن مجلس الأمن والجمعية العمومية للأم المتحدة والمؤسسات الدولية المختلفة مثل اليونسكو والمحكمة الجنائية الدولية التي أصدرت فتوى قانونية مهمة عام 2006، الرافضة للإجراءات الإسرائيلية على الأرضي الفلسطينية.

وأكدت المذكرة أن من بين الأهداف الرئيسية للقانون الدولي، في جانبه المتعلق بالاحتلال العسكري الأجنبي، منع تحويل الاقليم لمغنم من غنائم الغزو، الذي تحاول إسرائيل تطبيقه على الأراضي الفلسطينية المحتلة.

التقرير الحالي يتحدث عن المحاولات الإسرائيلية لتحويل الأراضي الفلسطينية المحتلة لـ "مغنم" نتيجة الغزو، بعد مصادرتها وضمها لمساحات واسعة من الضفة الغربية والقدس، وبناء المستعمرات عليها، التي قدمت على شكل اقتراحات للقيادة الفلسطينية خلال المفاوضات المختلفة معهم خلال العقود الثلاثة الماضية.

ويتضمن التقرير إشارة إلى أهم العصابات والمجموعات اليهودية المتطرفة العابثة بأمن وسلامة وأراضي الفلسطينيين، برعاية وحماية وتشجيع من كل مؤسسات الدولة المحتلة، التي طلب منها ، حسب القانون والقرارات الدولية، حماية الشعب المحتل ومصالحه المختلفة.

يشار أن المعطيات المذكورة في التقرير، تعتمد في الأساس على مصادر إسرائيلية، في حين لم تتم الإشارة للمصادر الفلسطينية، نظرا لتمسكها بالشرعية والقانون الدوليين، وبالعودة إلى حدود الرابع من حزيران عام 1967 مع تبادل طفيف للأراضي بنسبة 1:1.

كتل المستعمرات الإسرائيلية

ظهر مصطلح كتل المستعمرات الإسرائيلية بقوة خلال المفاوضات الفلسطينية–الإسرائيلية للتوصل إلى حل نهائي للقضية الفلسطينية مبني على العودة بشكل أو بأخر إلى حدود الرابع من حزيران.

والمقصود إسرائيليا بكتل المستوطنات، هو تعاملها مع كل مجموعة من هذه المستوطنات على أنها إطار موحد منسجم جغرافيا وعرقيا، علما أن الواقع لا يتلائم مع ما هو مذكور.

وتقسم الكتل الاستعمارية إلى قسمين هما :**القسم الأول**، يتم ضمه بصورة قانونية بموافقة فلسطينية في أي حل نهائي، وهناك خلاف حول عددها، حيث اعتبرت حكومة حزب العمل التي حكمت حتى عام 2000 أن هناك 3 كتل استعمارية هي أريئيل–إلكناه (تضم 10 مستعمرات) ومعاليه أدوميم (تضم 6 مستوطنات من بينها منطقة E1 ومعسكر عناتا) وكتلة غوش عتصيون (التي تضم 20 مستعمرة) من دون بيتار عيليت. **والقسم الثاني**، أضيفت ،بعد عام 2000، كتلتان هما: كتلة كريات

سيفر: وتضم حشمونئيم ومموديعين عيليت ومتتياهو، وكتلة بيتار عيليت: مستعمرة بيتار عيليت. ويبلغ مجموع سكان الكتل الاستعمارية المذكورة 250 ألف نسمة تقريبا.

وخلال المفاوضات مع الفلسطينيين التي جرت خلال العقود الماضية، قدمت العديد من الاقتراحات للمحافظة على الكتل المذكورة، وعلى غيرها من المستعمرات، مع إخلاء عدد قليل من تلك المستعمرات الواقعة في قلب المناطق الفلسطينية، تحت عنوان تبادل الأراضي. لكن وبعد طرح صفقة القرن، وموافقة الولايات المتحدة على تنفيذها من طرف واحد، تخلت إسرائيل بشكل نهائي عن إمكانية إخلاء مستوطنات، مقابل تبادل للأراضي بنسبة 1:2 لصالح إسرائيل، على أن يجري التبادا في صحراب النقب لمنطقتين يربطها شارع إلى قطاع غزة.

تجدر الإشارة أن خارطة الضم الأميركية تجاهلت عند حساب مساحة الضفة الغربية مدينة القدس والمناطق "الحرام" التي فصلت بين الجيش الأردني المسيطر على الضفة الغربية قبل عام 1967 وبين دولة الاحتلال الإسرائيلي، أو ما يعرف بالمنطقة الفاصلة عن الخط الأخضر.

ونظرا للدور الكبير، الذي تساهم فيه الكتل الاستعمارية، في تشكيل الكانتونات الفلسطينية، تم التركيز في هذا التقرير على خطورتها الحالية والمستقبلية على الشعب الفلسطيني، على اعتبار أنها محطة انتقالية لحين الوصول للحل النهائي الذي ترغب بتكراره وهو التهجير القصري لهم، كتلك التي وقعت عام 1948.

إضافة لذلك، لا بد من الإشارة إلى مشروع صفقة القرن والاعتراف الأميركي، ستؤدي إلى إنشاء الكانتونات والمعازل الفلسطينية نتاج عمليات الضم التي ستنفذها إسرائيل، كحل نهائي للقضية الفلسطينية.

الكانتونات المستقبلية وفق الحكومات الإسرائيلية المختلفة

كانتونات بنيامين نتياهو

قال داني تيرزا أن الخيار الذي طرحه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو عن ضم شمال البحر الميت وغور الأردن، وتحدثت الخارطة التي عرضها نتنياهو في شهر سبتمبر من العام الماضي عن ضم 21.8% من شمال البحر الميت والأغوار الفلسطينية.

وأضاف، لا بد من الإشارة، أن الخارطة التي عرضها رئيس الوزراء الإسرائيلي لا تشمل الطرق والشوارع. وبالتالي لا يمكن الحديث عن ضم شمال البحر الميت وغور الأردن من دون بقاء الشوارع والطرق ومحاور الطرق تحت السيادة الإسرائيلية. **أدناه خارطة بنيامين نتياهو.**

خارطة بنيامين نتنياهو لضم شمال البحر الميت وغور الأردن

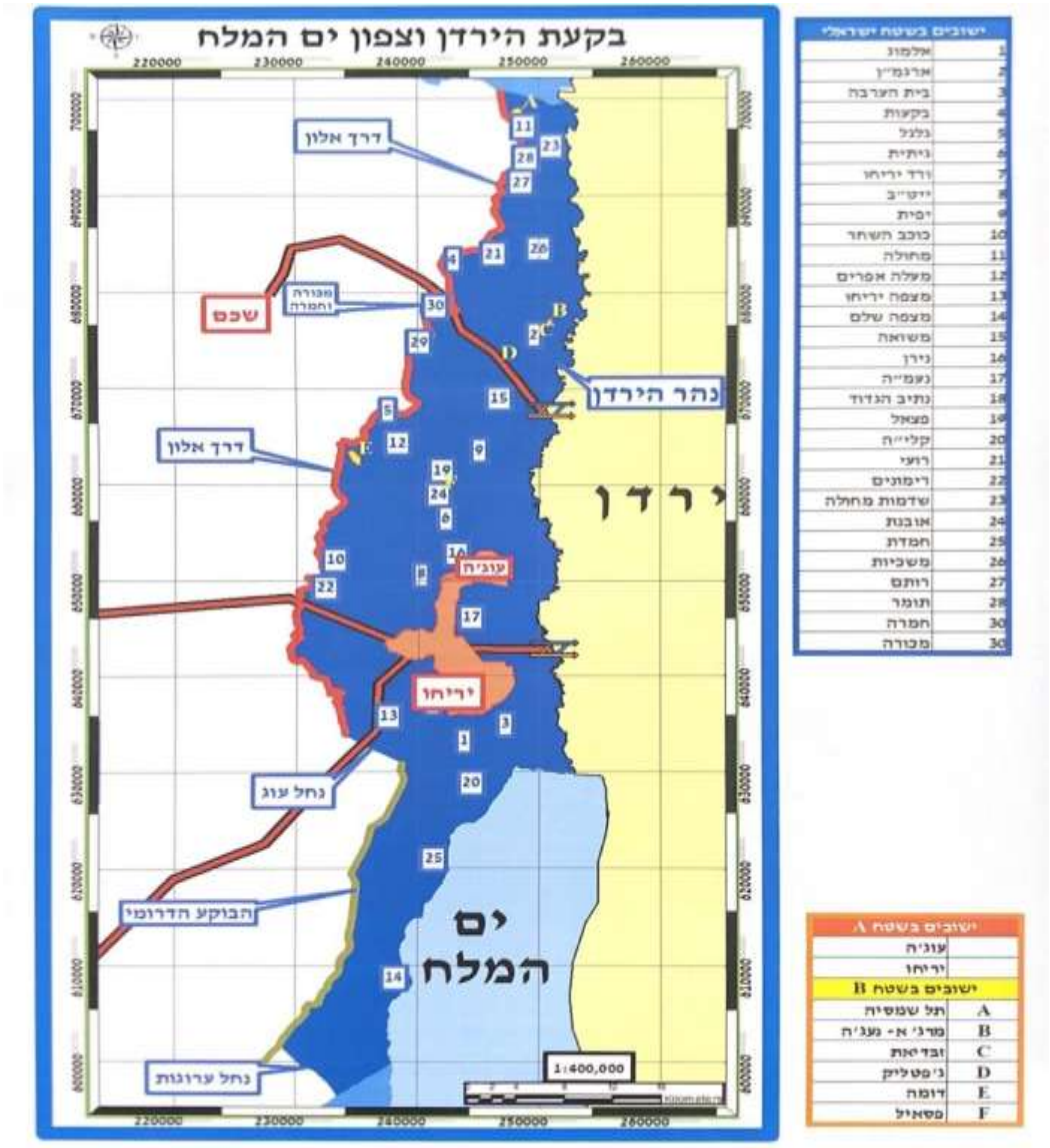

تشير الخارطة المذكورة إلى نية الحكومة الإسرائيلية ضم 30 مستوطنة، التي تضم 3% من المستوطنين في الضفة الغربية، المنتشرين في مناطق الغور وشمال البحر الميت، فيما تبقي مدينة أريحا وقرى العوجا وتل شمسية والزبيدات والجفتلك ودوما وفصايل خارج السيادة الإسرائيلية. وفي السياق المذكور قال بنيامين نتنياهو أن الفلسطينيين لن يعيشوا أبدا تحت السيادة الفلسطينية. أي أن السيادة الإسرائيلية ستطبق على مناطق C في يهودا والسامرة. وعليه ستمتد

الحدود الإسرائيلية من الجنوب حتى الشمال من دون وجود مناطق فلسطينية ذات سيادة متواصلة مع المملكة الأردنية الهاشمية، وسيكون التواصل معها ضمن ما يسمى بـ "شوارع التواصل" للفلسطينيين.

وتعاني الخطة المذكورة من بعض العيوب (خوازيق) التي ذكرت أعلاه، المتمثلة بالوجود الفلسطيني.

ميزة الخارطة المطروحة من قبل بنيامين نتنياهو أنها تتلائم مع مواقف كل رؤساء وزراء إسرائيل بمن فيهم إسحاق رابين. وهي ترسم الحدود الإسرائيلية مع المملكة الأردنية الهاشمية، والضم سيحل مكان التسويات الأمنية التي تشمل وجود قوات دولية، التي اقترحت في الحلول التي قدمت للفلسطينيين.

إجمالا يمكن القول، أن الضم هو الحل الأفضل بالنسبة لإسرائيل، والفرصة متاحة لها اليوم أكثر من الماضي بفضل الدعم الأميركي.

خارطة صفقة القرن

توضح الخارطة المذكورة أن المساحات الموجودة فيها، هي أقل من المساحات الموجودة في خارطة نتنياهو في منطقة غور الأردن، حيث تبلغ مساحة المنطقة المنوي ضمها وفق خريطة ترامب 17% من مساحة الضفة الغربية. ووفق الخارطة، يبلغ عدد المستوطنات اليهودية التي ستكون معزولة في كل الضفة الغريبية 16 مستوطنة.

وتسمح الخارطة بالمحافظة على المناطق المطلة على مطار "بن غوريون" تحت السيادة الإسرائيلية، بينما تمت توسعت ممر القدس ليصل حتى حدود شارع 443.

وتبقي خارطة صفقة القرن غوش عتصيون ومعاليه ادوميم وكل المستوطنات الإسرائيلية الواقعة في قلب يهودا والسامرة تحت السيادة الإسرائيلية باستثناء 16 مستوطنة ستكون كانتونات في المنطقة الفلسطينية.

كما ستحتفظ إسرائيل بالسيطرة على الشوارع الرئيسية في الضفة الغربية، بينما ستقسم هذه الشوارع وغيرها من الشوارع التي ستربط المستوطنات بدولة إسرائيل، المناطق الفلسطينية محولة إياها إلى كانتونات يبلغ عددها ما يقارب من 16 كانتون و 41 قرية فلسطينية كمناطق معزولة في محيط إسرائيلي.

وسيعلن عن إقامة دولة فلسطينية في المناطق المتبقية التي تربط إجزائها بشوارع وأنفاق وبوابات. وباستثناء الأميركان، لا يوجد طرف يؤمن بأن الخارطة المذكورة ستؤدي إلى قيام دولة فلسطينية.

وبخصوص قطاع غزة، أضافت خارطة ترامب 15% مما يعادل مساحة الضفة الغربية، أي نصف ما تم ضمه من الضفة الغربية، إلى قطاع غزة بهدف توسعته في صحراء النقب وذلك من خلال تخصيص منطقتين يربط بينهما شارع، خصصت الأولى لإنشاء منطقة صناعية ومصانع التكنولوجيا الرفيعة، فيما خصصت المنطقة الثانية للسكن.

إجمالا يمكن القول، أن خارطة ترامب خصصت 70% من أراضي يهودا والسامرة للفلسطينين، بينما أضافت 15% من أراضي صحراء النقب في إطار تبادل الأراضي لقطاع غزة، ما يجعل نسبة ما يحصل عليه الفلسطينيين 85% من أراضي الضفة الغربية [يستثنى مساحة القدس

الشرقية والمنطقة الحرام التي كانت واقعة بين دولة إسرائيل والمملكة الأردنية الهاشمية قبل حرب عام 1967]، بينما تحتفظ إسرائيل بأكثر من 30% من مساحة يهودا والسامرة [غير شاملة مساحة القدس والمنطقة الحرام المذكورة أعلاه].

الميزة الاستراتيجية لهذه الخارطة هي إبقائها كل الحدود الإسرائيلية مع الأردن والتواصل فيها بين أريحا ومنطقتها مع رام الله هو تواصل إقليمي وليس بواسطة شوارع كما تقترح خطة نتنياهو، أي أن مدينة أريحا لن تكون جزيرة في محيط إسرائيلي.

لكن عيوب الخطة كبيرة فالمستوطنات التي ستقع في المناطق الفلسطينية ستفقد مقومات الحياة. وستشهد الأراضي الزراعية للفلسطينيين مناوشات متواصلة مع المستوطنين. الخارطة التي تتحدث عن حل نهائي لن يكون فيها نوع من الاستقرار.

كانتونات آنابوليس

بعد مفاوضات آنابوليس عام 2007، التي جاءت بظل انقسام عميق في صفوف الفلسطينيين، وسيطرة حركة حماس على قطاع غزة بالقوة المسلحة، ساد اعتقاد في أوساط الإدارة الأميركية التي قادت سياستها الخارجية في ذلك الوقت وزيرة الخارجية كونداليزا رايس، ودولة إسرائيل التي هددت ،على لسان رئيس وزرائها إيهود براك، بتطبيق "خطة الانطواء" الداعية إلى إنسحاب إسرائيل حتى الجدار مع إخلاء بعض المستعمرات الواقعة خلف جدار الفصل العنصري، بأن الفرصة مواتية للتوصل لحل نهائي يأخذ بعين الاعتبار المصالح الإسرائيلية الاستراتيجية في الضفة الغربية والقدس بعين الاعتبار، ويتجاهل في نفس الوقت الحد الأدنى من المصالح الفلسطينية.

وتحدث الاقتراح الإسرائيلي الذي تم قدم في مفاوضات آنابوليس بشكل غير رسمي، عن ضم 6.5% من الضفة الغربية مقابل تسليم الفلسطينيين 5.5% أراضي من دولة إسرائيل. وتشمل المناطق المنوي ضمها لإسرائيل ،وفق رؤيتها، أحدى عشر تكتلا استيطانيا يهوديا، من بينها الكتل الاستيطانية الثلاث الأساسية :معاليه أدوميم وأريئيل وغوش عتصيون، وعن بقاء عشرات المستوطنات التي رغب براك بضمها، والوقعة على محاور الطرق العرضية في أراضي الدولة الفلسطينية، أما غور الأردن فيخضع لرقابة وإشراف أمريكي مباشر.

وبدلا من سيطرة إسرائيلية مباشرة على محاور الطرق، لتقسيم الضفة الغربية كما اقترحها براك، جاءت السيطرة على الطرق وفق المقترح الإسرائيلي في خارطة آنابوليس، بناءا على اعتبارات أمنية، وليس سيادية، بمعنى بقاء السيطرة الإسرائيلية، كعنصر أساسي في أي حل نهائي مع الفلسطينيين، ضمن إطار الحدود الأمنية لإسرائيل.

وفي الجوهر، تطلع مقترح أولمرط في آنابوليس إلى تحقيق ما رغب به رئيس الوزراء السابق إيهود براك الطامح لمد السيطرة الإسرائيلية على المناطق الواقعة بين الكانتونات، ما سيشكل الكانتونات الشمال الذي يضم نابلس وجنين وطولكرم، وكانتون الوسط الذي يضم رام الله ومنطقتها، وكانتون الجنوب الذي يضم الخليل وبيت لحم.

والأخطر في خارطة آنابوليس للحل مع الفلسطينيين أنها تتجاهل مصير قطاع غزة بالمطلق، ذلك أن إسرائيل بدأت تتعامل في تتلك الفترة على القطاع ككيان مستقل سياسيا وجغرافيا عن الفلسطينيين في الضفة الغربية.

خارطة الكانتونات حسب مفاوضات كامب مفاوضات آنابوليس

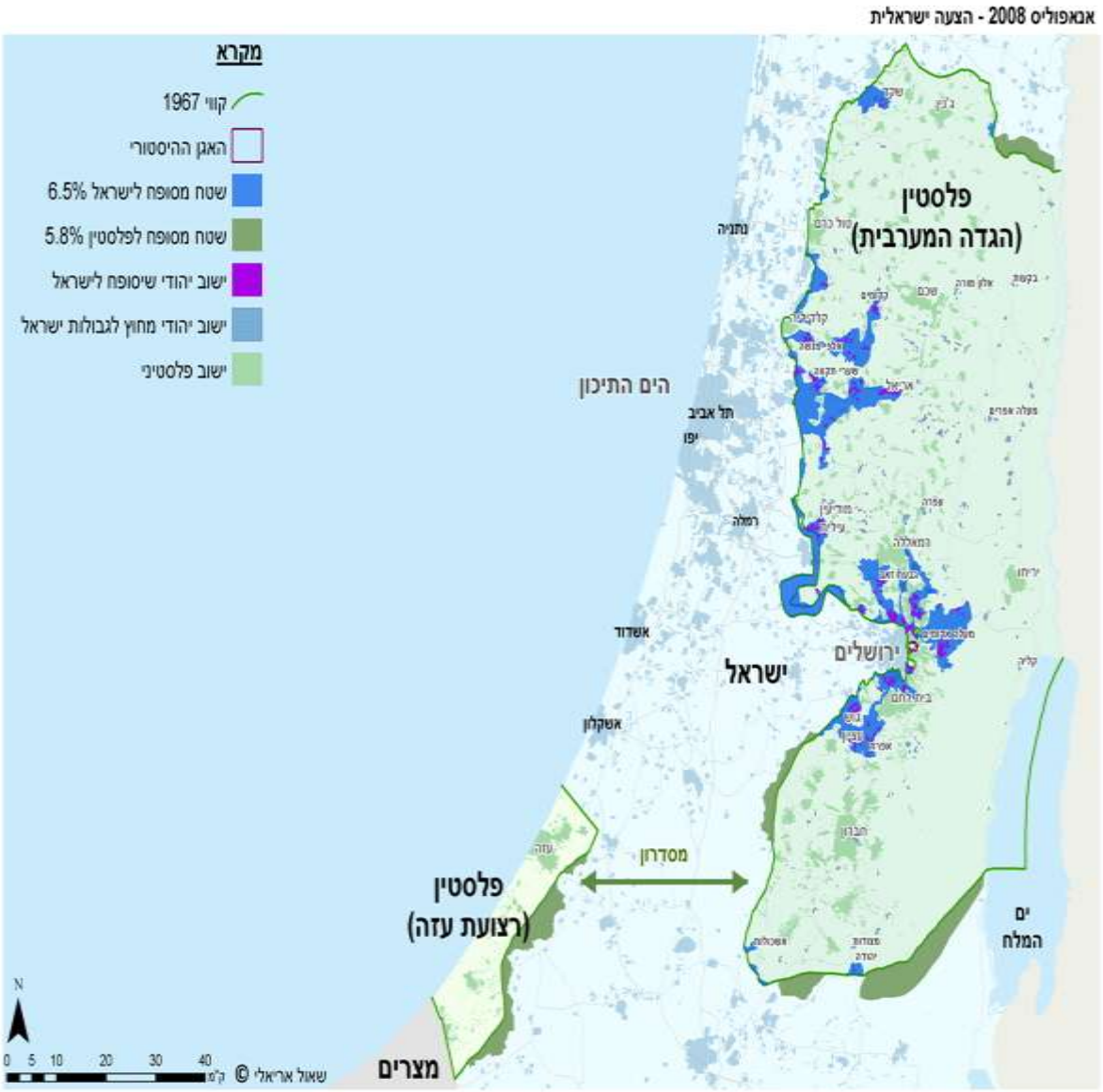

كانتونات إيهود براك

خلال المفاوضات في كامب ديفيد الثانية، تطلعت إسرائيل إلى ضم ما يسمى بثلاثة كتل استيطانية أساسية هي: معاليه أدوميم وغوش عتصيون وأريئيل.

الخارطة التي قدمها رئيس الوزراء الإسرائيلي للحل في مفاوضات كامب ديفيد الثانية، دفعت الرئيس الفلسطيني الشهيد ياسر عرفات إلى رفضها بشكل مطلق، طالبا تقديم خارطة يستطيع طلاب المدارس الفلسطينية رسمها، لأنها تضمنت تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاثة أقسام، بواسطة ممرات عرضية تمتد من ثلاثة كتل استيطانية هي معاليه أدوميم وغوش عتصيون وأريئيل، وعزلها عن محيطها العربي والإسلامي من خلال ضم شريط حدودي على طول نهر الأردن إلى إسرائيل، مع بقاء سيطرتها طويلة الأمد في منطقة الأغوار الفلسطينية.

وحسب اقتراح إيهود براك، الذي ظل متمسكا به حتى نهاية المفاوضات، فقد طالب بضم أكثر من 28% من مساحة الضفة الغربية، يسلم منها للفلسطنيين 15% في حال حصلوا على حسن السلوك الإسرائيلي، بينما تحتفظ إسرائيل بـ 650 كيلو ميتر أو ما يعادل 13% من مساحة الضفة الغربية، مع إيجاد ممر لها مع المملكة الأردنية الهاشمية، يخضع للرقابة الإسرائيلية والإشراف الدولي المباشر. وتضمن المقترح إخلاء من 30–40 مستوطنة إسرائيلية تقع في قلب المناطق الفلسطينية، وإعادة إسكانها فيما يسمى بالكتل الاستيطانية التي ستخضع للسيادة الإسرائيلية، وضم 100 ألف من السكان الفلسطينيين لدولة إسرائيل.

والكانتونات التي ستنشأ لو وافق الفلسطينيين على اقتراح براك هي: كانتون الشمال الذي يضم نابلس وجنين وطولكرم، كانتون الوسط الذي يضم رام الله ومنطقتها، وكانتون الجنوب الذي يضم الخليل وبيت لحم، وكانتون قطاع غزة.

خارطة الكانتونات في مفاوضات كامب ديفيد الثانية

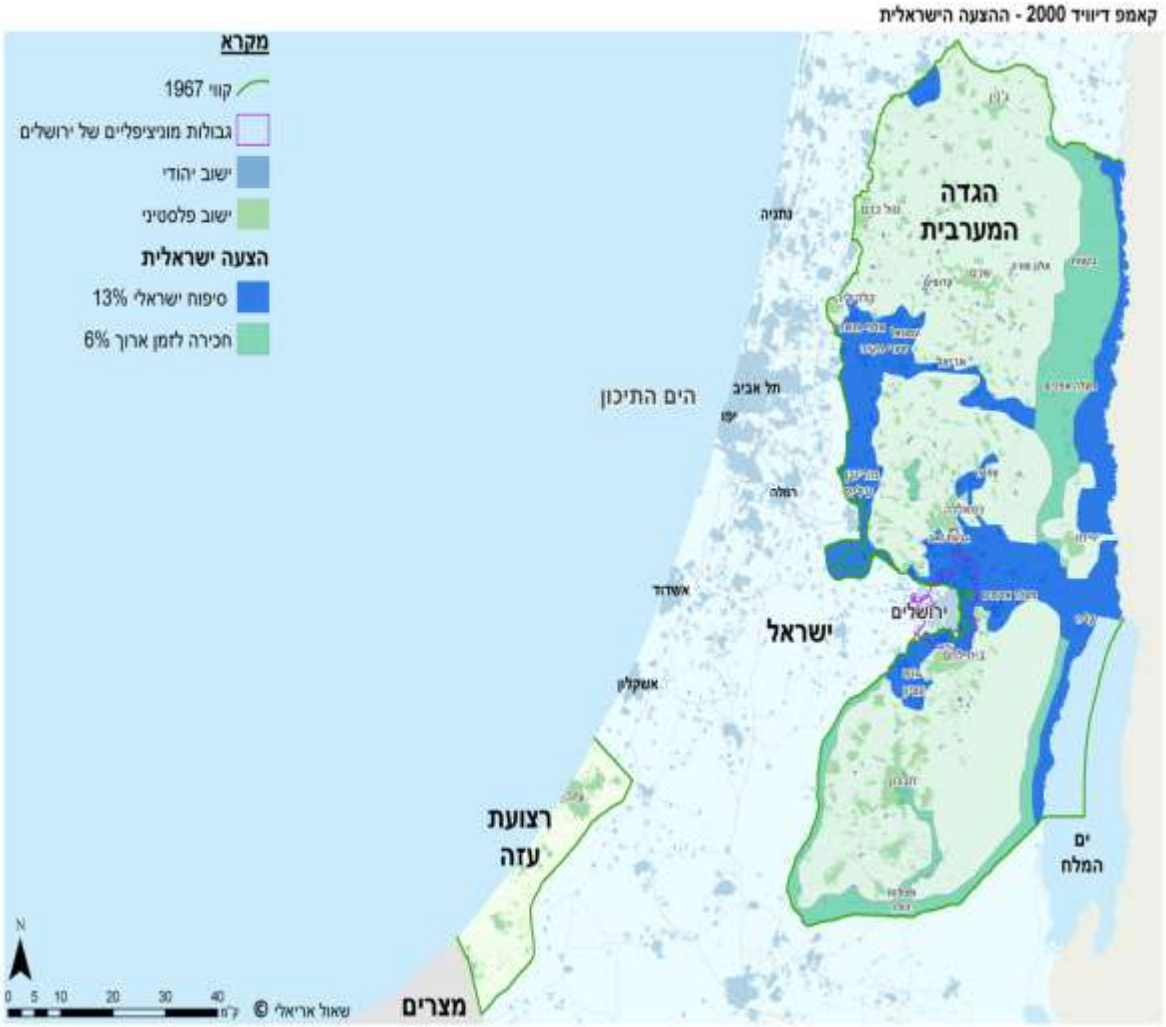

خطة متتياهو دروبلس

ساعد نجاح مناحيم بيغن بتولي الحكم في إسرائيل عام 1977، إلى إحداث تغيير كامل في سياسة الاستيطان الإسرائيلية، حيث تم في البداية تغيير اسم الضفة الغربية أو المناطق المدارة إلى يهودا والسامرة، وألغيت التقسيمات الإدارية للضفة الغربية وحل مكانها تقسيمات يهودية، فصلت بموجبها القدس عن الضفة الغربية، وألغي مصطلح "منطقة" وحل مكانه "مجلس إقليمي". ونتيجة ذلك، انتشرت بعد عام 1981، سبعة مجالس إقليمية هي :القدس (ماطيه يهودا) وبيت لحم واللواء، (المجلس الإقليمي غوش عتصيون) وجنين ونابلس وطولكرم وقلقيلية ومناطقهما (المجلس الإقليمي السامرة) ومنقطة الغور (المجلس الإقليمي عرفوت يردن) والخليل ومنطقتها (المجلس الإقليمي هار حفرون) وبرية القدس والبحر الميت (المجلس الإقليمي مغيلوت)، ورام الله واللواء (المجلس الإقليمي ماطيه بنيامين).

ومقابل تغيير الاسم والتقسيم الإداري إلى اسم يهودي، بدأت حملة استيطان مكثفة في الضفة الغربية، قسمت خلالها بواسطة مستعمرات صغيرة وكبيرة. وما لم ينجح الاستعمار اليهودي بتقسيمه، جاءت عمليات التهجير القسري الممنهج بحق الفلسطينيين بمنطقة الأغوار الفلسطينية وفي برية القدس أو ما تطلق عليه إسرائيل زورا "صحراء يهودا"، الطرق الطولية والعرضية والالتفافية وغيرها التي بلغ طولها أكثر من 1500 كيلو ميتر،

وخلال الستة أشهر الماضية خصصت الحكومة الإسرائيلية، مبلغ يقدر بـ 225 مليون دولار لإضافة شوارع جديدة في الضفة الغربية، هدفها الأساسي تحويل المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية إلى ما يسمى بكتل مستعمرات، شبيهة بمستعمرات أريئيل ومعاليه.

وفي حال قدر النجاح لمشروع شق الطرق الاستعمارية الجديدة، سيتكون نتيجة ذلك 22 تكتل استيطاني كبير في الضفة الغربية من دون الحديث عن القدس، بدلا عن 292 مستعمرة وبؤرة استيطانية غير شرعية.

ومقابل الكتل الاستعمارية اليهودية، تُحل السلطة الوطنية الفلسطينية، ويحشر الفلسطينيين في ثماني كانتونات بحسب عدد المدن الفلسطينية الرئيسية ،الخليل وبيت لحم ورام الله ونابلس وجنين وقلقيلية وطولكرم، مرتبطة ببعضها البعض بشوارع وأنفاق، ومستقلة سياسيا عن بعضها البعض، وتقاد بواسطة عشائر وحمايل فلسطينية كبيرة مثل تسليم رام الله للبراغثة وآل الطويل من البيرة، ونابلس لآل

الشكعة والمصري، وأريحا لصائب عريقات، والخليل لآل جابر وأبو سنينة، كما تقام نماذج حكم مشابهة في طولكرم وجنين وقلقيلية.

ويعتقد أن هذا السيناريو، هو السيناريو الأكثر تحققا، لخق حقائق إسرائيلية–يهودية على الأرض، نظرا لوجود حكومة إسرائيلية ذات توجهات يمينية متطرفة، مدعومة من الولايات المتحدة الأميريكة، التي حولت القانون الدولي لـ "مسخرة" في كل ما يتعلق بإسرائيل منذ عقود.

خارطة الكانتونات المستقبلية حسب خطة متتياهو دروبلس

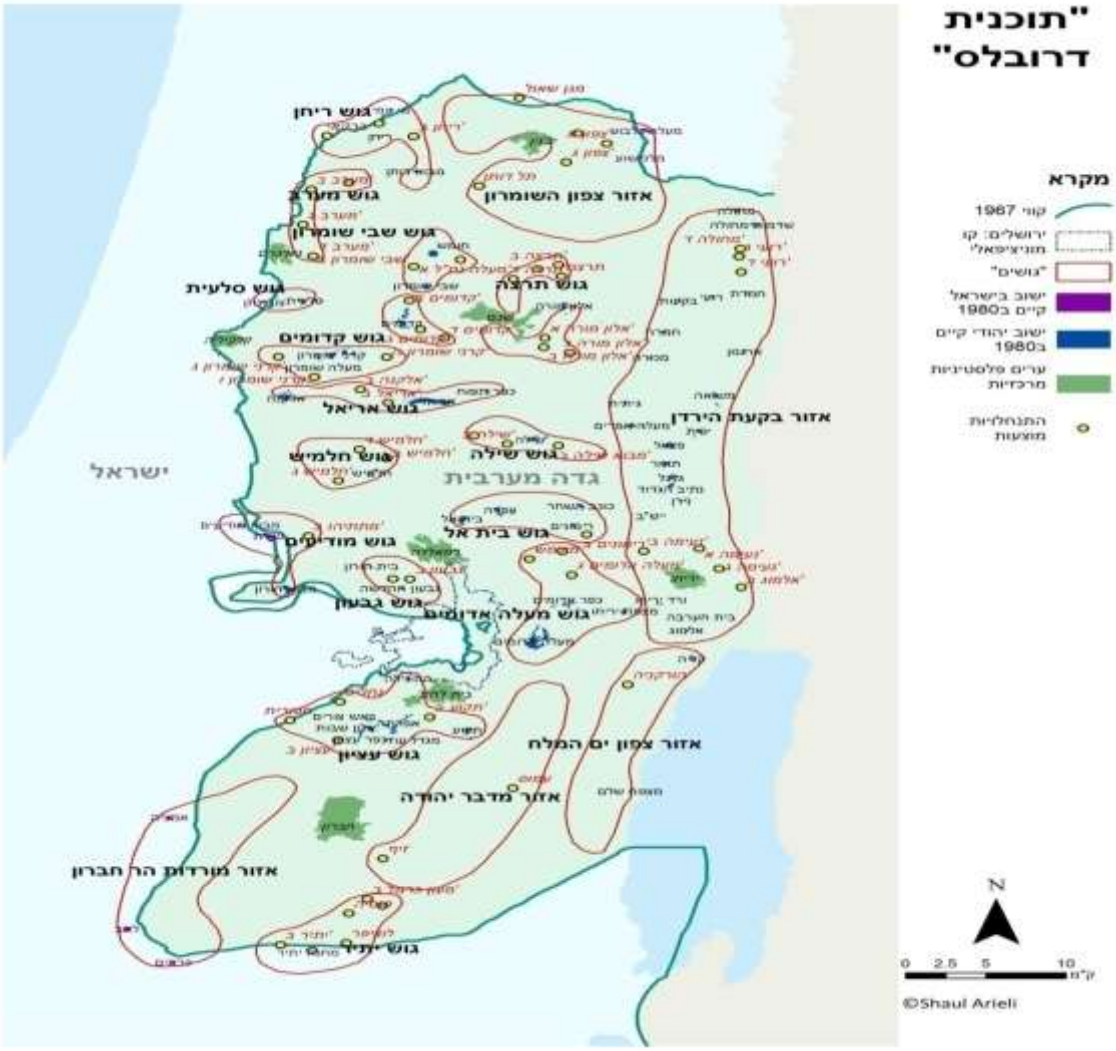

عصابات المستعمرين اليهود في الضفة الغربية والقدس

لم تكتفي دولة الاحتلال بالاستثمارات المالية الضخمة، التي وصلت إلى أكثر من 18 مليارد دولار، في مشروع المستعمرات غير الشرعية، ولا بتجنيد كل المؤسسات الرسمية إن كانت قانونية أو عسكرية أو مدنية، بل استعانت بعصابات وقطعان المستعمرين اليهود، الذين وفرت لهم الحماية والدعم المادي، لتسريع تشكيل الكانتونات الفلسطينية.

ونتيجة لذلك، انتشرت عدة أنواع من هذه العصابات، على شكل جمعيات ومؤسسات وروابط وغيرها بعضها مؤسسات وجمعيات رسمية، وبعضها الآخر شبه رسمي. والعامل المشترك بينها هو تلقيها الميزانيات من الحكومات الإسرائيلية المختلفة، ومن متبرعين يهود من الولايات المتحدة وغيرها.

والنوع الأول من هذه العصابات هم من يُسمُون بشبيبة التلال، الذين قدرت أعدادهم بـ 12 ألف مستعمر، الذين ينتمون لبعض التيارات الدينية اليمينية المتطرفة، وجميعهم منتشرين في البؤر الاستعمارية الجديدة التي أنشأتها إسرائيل بعد عام 1995 (إبان حكم رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إسحاق رابين). ومن أهم التنظيمات التي ينتمون إليها "شبيبة من أجل أرض إسرائيل" وحركة "نحلة" وحركة "نواة المدن العبرية" وحركات "آري يشآغ" و "ديرخ حاييم" وغيرها.

ومن أهم قيادات هذه العصابات دانييله فاييس وإيتي زاخ وميخائيل بن آري والحاخامات موشيه ليفنغر وأبراهام سغرون ويتسحاق غينزبورغ وباروخ مرزيل وغيرهم.

وتتشارك شبيبة التلال مع أكثر من خمسين جمعية ومؤسسة حزبية ودينية، ممثلة جميعها في الحكومة الحالية التي يترأسها بنيامين نتنياهو، من أهمها حركات "أمانة" التابعة لحركة غوش إيمونيم الاستيطانية و "مجلس المستوطنات في يهودا والسامرة" و "حاخامات من أجل يهودا والسامرة"، و "مؤتمر حاخامات من أجل السلام" (المعارض لمبدأ الأرض مقابل السلام). ومن سخرية الأقدار أن يشكل المستعمرين اليهود "لجنة الدفاع عن حقوق الانسان [المستعمرين اليهود فقط] في يهودا والسامرة".

وتملك عصابات المستعمرين، مئات المواقع الاليكترونية المحرضة على طرد الفلسطينيين من بلادهم، و 12 وسيلة إعلام من أهمها جريدة بشيبع وراديو غالي يسرائيل وتلفزيون 20.

التحريض الرسمي والشعبي على الفلسطينيين وصل حتى إلى ملاعب كرة القدم من خلال راوبط مشجعي الفرق اليهودية مثل رابطة مشجعي نادي "بيتار القدس" "لاهافه" المختصة بالعربدة والاعتداء على المواطنين الفلسطينيين في شوارع القدس بعد كل مباراة كرة قدم.

وخلال الستة أشهر الماضية الممتدة من شهر 10\2017-4\2018 قتل على يد الجيش الإسرائيلي والمستوطنين اليهود 18 شهيد وجرح 7232 في الضفة الغربية فقط. كما نفذ المستعمرين اليهود بحماية من الجيش الإسرائيلي 66 اعتداء على ممتلكات ومزروعات الفلسطينيين خلال الفترة المذكورة.

وتتميز اعتداءات المستعمرين اليهود بالمشاركة الجماعية وبالمنهجية بهدف خلق بيئة رادعة للفلسطينيين، تمنعهم من استخدام أراضيهم، بهدف تحويلها لصالح المستعمرات اليهودية.

إضافة لذلك، فإن الخسائر التي يوقعها المستعمرين اليهود، بالفلسطينيين وممتلكاتهم ومزروعاتهم ضخمة جدا خلال كل اعتداء، فعلى سبيل المثال تقطع مئات الأشجار أو تحرق عشرات ومئات الدونمات المزروعة خلال كل اعتداء، لخلق بيئة طاردة للفلسطينيين عن اراضيهم، وتبوير هذه الأراضي بهدف تحويلها لأراضي دولة، ومن ثم تقديمها للمستعمرين اليهود.

موقف القانون الدولي

تناقض المقترحات الإسرائيلية ،المبنية على وقائع على الأرض، القوانين الدولية الملزمة، المتعلقة بالمحتل الحربي، الرافضة لقيام المحتل بانتزاع أي جزء من الأراضي الواقعة تحت احتلاله أو ضمها أو اكسابها أية صفة قانونية أو سيادية. وأكدت القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن (قرار 242 وغيره من القرارات) عدم جواز السيطرة على الأراضي بواسطة الحرب. بينما اعتبرت الجمعية العمومية للأمم المتحدة أن عدم قانونية السيطرة على الأراضي بواسطة الحرب، مبدءا من مبادئها الأساسية. فيما رأت محكمة العدل الدولية بعدم مشروعية اكتساب أية أراضي نتيجة التهديد باستعمال القوة أو استعمالها.

وأضاف القانون الدولي، أنه لا يحق للدولة القائمة بالاحتلال فرض شروط أو خلق حقائق على أرض الواقع، ترمي إلى إثبات سيادتها مثل إجراء تغييرات ديمغرافية، التي اعتبرها القانون جريمة حرب، لانها تقوض حق السكان الأصليين ،الخاضعين للحماية، في تقرير المصير.

ونوه القانون الدولي، أن الاحتلال الحربي مؤقت، ولا يجب أن يكون دائما أو غير محدد، وتنحصر مهمته في إدارة الأراضي بحكم الأمر الواقع إلى حين توفر ظروف تسمح بعودة الأراضي إلى أصحابها الأصليين.

اليوم لا يوجد في القانون الدولي ،وصفا لما تقوم به إسرائيل، الذي ذكر أن مرور خمسة أعوام على أي احتلال، يعتبر احتلال مزمن، سوى أننا أمام احتلال عنصري وفاشي ونازي متوحش، لا يكترث بأية قوانين أو شرائع أو إجراءات.

- عليان هندي، مستشار رئيس الهيئة للشؤون الإسرائيلية